دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

جريدة التحرير
لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ١٩٥٩ - ١٩٦٣

د. نعيم الخرازي
دكتوراه في التاريخ الراهن
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
أكاديمية الدار البيضاء – المملكة المغربية

مُلَخّص

تتناول هذه الدراسة تجربة من الصحافة الحزبية، وجانبًا من جوانب معارضة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للنظام الملكي بعد الاستقلال. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ظروف تأسيس الحزب وإصداره جريدة التحرير، وتتبع مسار خط تحريرها، ومعرفة أهم القضايا التي اهتمت بها، وكذا رصد هامش الحرية الذي كان متاحا أمام الصحافة الحزبية في بدايات الاستقلال. كما يتطرق المقال إلى ردود فعل النظام ومختلف أجهزة الدولة على خطاب الجريدة الحاد والعنيف تجاهها بالوسائل المشروعة وغير المشروعة مثل المصادرة، والحجز، والمنع، والمحاكمات، واعتقال مدير الجريدة ورئيس تحريرها منتصف دجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩، وصولا إلى تفجير مطبعة مقر الجريدة شتنبر/أيلول ١٩٦٢. كما تُحدد الدراسة أيضًا الظروف التي توقفت فيها الجريدة مؤقتًا لما يقارب السنة ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٠، وتعويضها بجريدة الرأي العام ثم توقفها نهائيًا أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣. وقد تبين من الدراسة أن جريدة التحرير أشادت بإنجازات عبد الله إبراهيم، والوزراء المحسوبين على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حكومته، لكنها تعرضت للمتابعة القضائية من طرف وزراء الدفاع، والتهذيب الوطني، والبريد في حكومته فضلاً عن المدير العام للأمن الوطني مما يدل أن رئيس الحكومة لم تكن له سلطة على أولئك الوزراء التابعين للقصر. وتدريجيًا أصبحت الجريدة أداة اصطدام بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والنظام.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر: ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الاتحاد الوطني؛ القوات الشعبية؛ التحرير؛ القصر؛ الحسن الثاني

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2022.311157

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

نعيم الخرازي، "جريدة التحرير: لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ١٩٥٩ - ١٩٦٣"- دورية كان التاريخية- السنة الخامسة عشرة- العدد الثامن والخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٢. ص ١٢٦ – ١٣٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: naim.elkharrazi@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تشكل الصحافة بكل أنواعها المستقلة والحزبية والرسمية والمستأجرة (الصفراء) مصدرًا وثائقيًا أساسيًا، ومنجمًا غنيًا بالمعلومات والمعطيات التي لا غنى عنها للباحث في التاريخ المعاصر والراهن في إعادة قراءة وتحليل أحداث معينة. وتُعَدّ الصحافة الحزبية منبرًا للتواصل مع المناضلين والمتعاطفين، وتعبئة الجماهير، وتوجيه الرأي العام، وتجييش الأنصار ومواجهة الخصوم والمنافسين السياسيين وأجهزة الدولة، وكذا قناة ضرورية لتصريف مواقف الحزب والدفاع عن توجهاته الإيديولوجية، والدعاية لأفكاره.

إن القراءة المتأنية بعد المسح الشامل لأرشيف صحافة حزب ما في فترة معينة تتطلب الإلمام الجيد بالفترة التاريخية المدروسة على كافة المستويات، والمعرفة الدقيقة بتاريخ الحزب ومكوناته، وتحديد موقعه في الحكومة أو المعارضة، ومكانته ووزنه في الساحة السياسية. كما يتعين استحضار السياقات الدولية والإقليمية والوطنية، والتسلح بعدة منهجية صارمة وحس نقدي عال. وتساعد القراءة الرصينة لأرشيف صحافة الحزب الباحث في تاريخ الزمن الراهن على توثيق حدث ما، وإعادة ترتيب الوقائع، ودراسة تفاعل النخبة والجماهير مع الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والرياضية، ومعرفة ردود فعل الرأي العام على القرارات الحكومية، وكذا رصد القضايا والمواضيع التي شغلت الأحزاب والنقابات والجمعيات والشعب عمومًا.

وشكلت جريدة التحرير، لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وسيلة من وسائل معارضة ومواجهة الحزب للدولة. وساهمت في رفع مستوى التوتر بين الطرفين حول العديد من القضايا ما بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٣ من قبيل دعم الثورة الجزائرية، وجلاء القوات الأجنبية عن التراب الوطني، واسترجاع أراضي المعمرين، ومسألة التعليم، ودستور ١٩٦٢، والانتخابات التشريعية مايو/ أيار ١٩٦٣... مما عرضها لسلسلة من المحاكمات والمضايقات والحجز ليتوقف إصدارها نهائيًا أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣.

فما هي ظروف إصدار الجريدة؟ ما هو خطها التحريري؟ ما أبرز القضايا التي اهتمت بها؟ ما هي المضايقات والمتابعات القضائيات التي تعرضت لها؟ ولماذا توقف إصدارها أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣؟

١- تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شتنبر/ أيلول ١٩٥٩

ضم حزب الاستقلال منذ تأسيسه دجنبر/ كانون الأول ١٩٤٣ أطيافا وفعاليات وطنية من مختلف فئات المجتمع المغربي البرجوازية والشعبية، ولعب أدوارا كبيرة في تنظيم وتأطير المغاربة لمواجهة سلطات الحماية الفرنسية وتحقيق الاستقلال. وأصبح الحزب بعد عودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب نونبر/تشرين الثاني ١٩٥٥ فاعلا أساسيا في الحقل السياسي المغربي مدعومًا بالاتحاد المغربي للشغل، وجزء كبير من حركة المقاومة وجيش التحرير، وقاعدة جماهيرية عريضة، وهياكل تنظيمية قوية ممتدة عبر ربوع البلاد. كما تولى بعض قادته مناصب وزارية عديدة في حكومات المغرب المستقل الأولى ما بين دجنبر/كانون الأول ١٩٥٥ ويناير/كانون الثاني ١٩٦٣. لكن الوحدة التي جمعت مكونات الحزب المتباينة وغير المتجانسة زمن الحماية ضد الاستعمار سرعان ما تصدعت غداة الاستقلال، وبدأت بوادر الانشقاق والانفصال تدب في صفوفه.

بدأ الخلاف في بين جناحي حزب الاستقلال المحافظ والتقدمي عقب استقالة حكومة البكاي الثانية يوم ١٦ أبريل/ نيسان ١٩٥٨، وانطلاق المشاورات بين حزب الاستقلال والملك محمد الخامس حول تشكيل حكومة منسجمة تقتصر الاستقلاليين فقط. ضم الجناح التقليدي المحافظ معظم أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب، وتشكل الجناح التقدمي اليساري من المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الله إبراهيم، ومحمد الفقيه البصري، والمحجوب بن الصديق.

وقد انتدبت اللجنة السياسية للحزب عبد الله إبراهيم، والمحجوب بن الصديق، والفقيه البصري لتتبع تطور الأزمة الحكومية مع اللجنة التنفيذية[1]. وخلال اجتماعات قيادة الحزب ما بين أبريل/نيسان ومايو/أيار ١٩٥٨ ظهرت الخلافات حول طريقة تدبير المفاوضات مع القصر، وحق الملك في تعيين بعض الوزراء (الداخلية، والصحة، والبريد)، وتوزيع بعض المناصب الحكومية بين أعضاء اللجنة التنفيذية المكلفين بالتفاوض مع القصر والذين كانوا يتفادون المواجهة مع الملك محمد الخامس، ويميلون إلى قبول مقترحاته في شأن تركيبة الحكومة، وممثلي النقابة والمقاومة (المحجوب بن الصديق، وعبد الله إبراهيم، والفقيه البصري) في اللجنة السياسية الذين أكدوا على ضرورة وضع شروط الانسجام، واحترام برنامج الحزب، والتشدد مع القصر في المفاوضات، وأبدوا تصلبا في آرائهم ومواقفهم[2].

وهكذا تسببت مشاورات تشكيل الحكومة في أزمة داخل الحزب. وبعد تنصيب حكومة أحمد بلافريج في ١٦ ماي/أيار ١٩٥٨، قاد قادة النقابة والمقاومة حملة المعارضة والتشهير برئيس الحكومة وأعضائها على صفحات جريدة الطليعة، لسان الاتحاد المغربي للشغل، ومن خلال المحاضرات والعروض التي كانوا يلقونها في مختلف المناسبات، مبرزين عيوب الحكومة، واتهموها بعدم القدرة على التسيير، وبأنها حكومة النخبة وأصحاب المصالح والبرجوازيين، وغير ذلك من النعوت التي أثارت حفيظة بعض قادة الحزب. كما أعلن الاتحاد المغربي للشغل عن سلسلة من الإضرابات من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٨ لإزعاج الحكومة، أهمها وأخطرها إضراب موظفي الإدارات العمومية يوم ٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٨[٣].

وتعمق الخلاف بين جناحي الحزب أثناء الاستعدادات لتحضير مؤتمر الحزب الذي تقرر انعقاده أولا يوم ٢٠ شتنبر/أيلول ١٩٥٨، ثم أجل إلى يوم ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٥٩ حول طريقة التصويت، وأحقية مشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية مباشرة في المؤتمر دون المرور بمسطرة الانتخاب؛ حيث عارض محمد منصور، ممثل المقاومة، ومحمد عبد الرزاق، ممثل النقابة، هذه المسألة؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل عمل اللجنة المكلفة بتحضير المؤتمر، وعرقلة تنظيم مؤتمر الحزب في موعده، ومهد لانقسام الحزب[٤].

ويوم ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٩، عقد قادة التيار اليساري عدة مؤتمرات جهوية للانشقاق عن حزب الاستقلال، وأعلنوا تأسيس الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال[٥]. غير أن قيادة حزب الاستقلال رفعت دعوى قضائية ضد هذا التنظيم الذي اعتمد على اسم حزب الاستقلال في التسمية الجديدة للجامعات المتحدة، مطالبة بعدم استعماله[٦].

ويوم ٦ شتنبر/أيلول أسس المنشقون عن حزب الاستقلال إلى جانب أعضاء من حزب الشورى والاستقلال ومن الحركة الشعبية والأحرار المستقلين، وعناصر من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تكون من ثلاث تيارات أساسية: التيار السياسي بزعامة المهدي بن بركة، والتيار النقابي بقيادة المحجوب بن الصديق، وتيار المقاومة وجيش التحرير وعلى رأسه محمد الفقيه البصري. وكان ولي العهد مولاي الحسن ينظر بعين الريبة إلى هذا المولود الجديد، واعتبره منافسا قويا يجب إزاحته.

٢- ظروف إصدار جريدة التحرير ثاني أبريل/نيسان ١٩٥٩

ذكر محمد البصري أن مشروع جريدة التحرير وضع في الأساس ليكون منبرا إعلاميا خاصا بجيش التحرير في الجنوب. وأضاف أنه قام بزيارات مكثفة في هذا الشأن، في الصحراء والمغرب الشرقي. كما أن الدعوة إلى الاكتتاب لتأسيس الجريدة لقيت استجابة واسعة من أجل تغطية المعارك التي كان جيش التحرير يقوم بها والتوعية بمعركة الوحدة الترابية[٧]. وفي خضم الصراع بين جناحي حزب الاستقلال ما بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٥٩، كان قادة الانفصال في حاجة إلى جريدة للتعبير عن مواقفهم، والدفاع عن أفكارهم وتنظيمهم فتم الاحتفاظ بمشروع جريدة التحرير لتكون لسان حال الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كما كان الغرض أيضا من إصدار الجريدة أيضا هو الرد على هجمات صحف حزب الاستقلال مثل العلم والأيام[٨] على حكومة عبد الله إبراهيم[٩].

التحق أغلب المحررين والعمال في جريدة العلم، لسان حزب الاستقلال، بجريدة التحرير. وترأس اليوسفي اجتماعات الإعداد لإصدار التحرير، وذلك في مقر الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال بالدار البيضاء فوق مقهى فرنسا بجانب شارع محمد الخامس. وتم الاتفاق على أن يكون ثاني أبريل/نيسان ١٩٥٩ هو يوم إصدار العدد الأول[١٠]. حددت التحرير دواعي وأهداف إصدارها في العناصر التالية:

- انعدام صحافة وطنية موضوعية تزود الناس بالأخبار دون تحيز ولا تشويه باستثناء الطليعة ولافانكارد-L'Avant Garde، معتبرة أن الصحافة التي تدعي لنفسها الوطنية ليست إلا أبواقا غايتها خدمة مصالح أشخاص أنانيين يتطلعون لفرض سيطرتهم ووجودهم على الشعب.
- تنوير الرأي العام وتثقيفه وتبصيره بشؤونه وبحقيقة الأوضاع من حوله.
- كون الصحافة الأجنبية سواء الصادرة بالمغرب أو خارجه مسخرة على العموم لخدمة مصالح المستعمر والتمكين له في المغرب بشتى الوسائل[١١].
- مناقشة مشاكل البلاد، والمساهمة في خلق وعي وطني صحيح، وإنشاء رأي عام متبصر، وتوجيه الطاقة الشعبية إلى العمل الإيجابي بغية خلق مجتمع ديمقراطي تقدمي[١٢].

- مواجهة الصحف الصادرة في المغرب التي تقوض دعائم الاستقلال، وتخدم أصحاب المصالح الدنيئة ومصالح الاستعمار المناهضة لكل عمل تقدمي منظم[١٣].

صدرت الجريدة في ست صفحات من الحجم الكبير إلى غاية منتصف دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ ثم في أربع صفحات منذ ثاني دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠ إلى غاية توقف إصدارها. وتشكل طاقمها من محمد الفقيه البصري مديرا، وعبد الرحمان اليوسفي رئيسا للتحرير، ومحمد عابد الجابري سكرتيرا للتحرير ما بين ١٩٥٩ و١٩٦١، والذي خلفه محمد بن علال الصديقي في المنصب ذاته ما بين ١٩٦١ و١٩٦٣. وشغل عبد الحي الشامي منصب المدير الإداري[١٤].

وتكونت هيئة التحرير من: محمد باهي حرمة، عبد القادر الصحراوي، عبد الطيف جبرو، محمد البارودي، محمد زنيبر، محمد فتحي، محمد علي الهواري، إبراهيم كاميل، محمد الأزرق، مصطفى العماري، فضول الصائغ، حسن العلوي، السعيد الصديقي، صالح الزعيمي، عبد السلام حجي، صبري أحمد، عبد القادر البدوي، محمد الطنجاوي، عبد السلام البوسرغيني، عبد الله رشد[١٥].

ومن بين الصحفيين الذين تناوبوا على كتابة ركن "مذكرات التحرير" نذكر محمد الطنجاوي، محمد علي الهواري، أحمد صبري عبد السلام، حجي عبد القادر الصحراوي، محمد السوسي الأسفي، علي الجداوي، معتصم عبد الهادي، ومصطفى الصباغ. وهناك من كانوا يوقعون بأسماء مستعارة مثل أبو رياض، وأبو نزار، وحماد، ومعلم، سليم مالك. وكان عبد القادر البدوي يعد ركن الفن بالجريدة[١٦].

٣- نماذج من القضايا التي تناولتها التحرير

من خلال الاطلاع على جرائد التحرير المتوفرة ما بين أبريل/نيسان ١٩٥٩ ويوليوز/تموز ١٩٦٣[١٧]، يتبين أن الخط التحريري للجريدة كان موجها للرد على هجمات صحف حزب الاستقلال على حكومة عبد الله إبراهيم، وتغطية أنشطة الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال (أعداد ما بين أبريل/نيسان وشتنبر/أيلول ١٩٥٩)، ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعمليات المقاومة المسلحة الجزائرية، وجيش التحرير بالجنوب، بالإضافة إلى الإشادة بإنجازات حكومة عبد الله إبراهيم. كما انتقدت الجريدة بشكل حاد القوات المسلحة الملكية وبعض الوزارات؛ لاسيما وزارة الداخلية والتهذيب الوطني (التعليم)، والسياسة الخارجية للبلاد، والنظام الملكي بعد إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم ماي/أيار١٩٦٠. وتناولت أيضا قضايا الفساد، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة. وسنقتصر على بعض النماذج من القضايا التي تناولتها التحرير ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٣.

٣/١-الإشادة بإنجازات حكومة عبد الله إبراهيم:

قامت التحرير بتغطية كل أنشطة عبد الله إبراهيم، رئيس الحكومة، المحسوب على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، داخل وخارج المغرب، والإشادة بإنجازات حكومته والتدابير التي اتخذتها في مختلف المجالات. ونشرت كذلك بلاغات رئاسة الحكومة. كما خصصت عدة مقالات للتنويه بأدوار عبد الرحيم بوعبيد، وزير الاقتصاد، في تحرير وبناء الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لفرنسا، والإشادة بجهود المعطي بوعبيد، وزير الشغل والشؤون الاجتماعية، والتهامي عمار، وزير الفلاحة. كما أعادت نشر المقالات الصادرة في الصحف العربية، وترجمت مقالات الصحف الأجنبية عن حكومة إبراهيم[١٨].

٣/٢-دعم الثورة الجزائرية:

تابعت التحرير منذ إصدارها كل ما يتعلق بتطورات الثورة الجزائرية، وقامت بتغطية العمليات العسكرية لجبهة التحرير الوطني، والتحركات الدبلوماسية للقادة الجزائريين الخارجية على مستوى المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، والمؤتمرات الإفريقية الآسيوية، وهيئة الأمم المتحدة والحوارات الصحفية التي أدلوا بها. ونشرت كذلك تصريحات ومواقف قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثل المهدي بن بركة عن حرب التحرير الجزائرية داخل المغرب وخارجه. وطالبت الجريدة الحكومة التي ترأسها الملك محمد الخامس، وأشرف ولي العهد مولاي الحسن على تسييرها بتقديم الدعم المالي والسياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية. وانتقدت استعمال القوات الفرنسية الأراضي المغربية لضرب الثوار الجزائريين[١٩]. كما هاجمت مواقف الحكومة المغربية واتهمتها بالضعف والخذلان والعجز عن مواجهة الاعتداءات المتكررة للفرنسيين على الحدود، وكذا في فك أسر قادة الثورة الجزائريين المعتقلين[٢٠].

٣/٣-السياسة الخارجية للمغرب

قامت التحرير بتغطية الزيارات التي قام بها محمد الخامس وولي العهد ثم الحسن الثاني وعبد الله إبراهيم إلى البلدان الأجنبية. وأشادت التحرير بإنجازات عبد الله إبراهيم في مجال السياسة الخارجية الهادفة إلى دعم الوحدة العربية وحركات التحرر الإفريقية والثورة الجزائرية، ونهج الحياد في الحرب الباردة،

وكذا الدفاع عن قضايا المغرب وإجلاء القوات الاستعمارية[٢١].

ومنذ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠؛ أي بعد ستة أشهر على إقالة حكومة إبراهيم، وجهت التحرير انتقادات حادة لسياسة القصر الخارجية وكيفية تعامله مع بعض القضايا مثل قضية موريتانيا ومسألة جلاء القوات الاستعمارية.

اتهمت الصحيفة النظام بالارتجالية في تدبير ملف موريتانيا مما تسبب في إضاعتها[٢٢]. وهاجمت الجريدة بعنف الاتفاقية المغربية الفرنسية المبرمة يوم ٢ مارس/آذار ١٩٦١ التي وضعت جدولة زمنية لجلاء القوات الفرنسية، وإخلاء القواعد الجوية إلى غاية نهاية ١٩٦٣. ووصفت النظام الملكي بالتابع والخادم لمصالح فرنسا، والخاضع لإملاءات الولايات المتحدة الأمريكية مقابل الدعم المالي، والعاجز عن تحقيق الاستقلال التام[٢٣].

٤/٣-مشروع المعمل الكيماوي بآسفي أو ما عرف إعلاميًا بفضيحة آسفي ١٩٦١

هاجمت التحرير محمد الدويري، وزير الاقتصاد الاستقلالي، في موضوع فضيحة رشوة كبيرة عرفت بفضيحة المعمل الكيماوي أو فضيحة آسفي. ومفادها أن مشروع بناء ذلك المعمل، تمت دراسته في عهد عبد الرحيم بوعبيد بعد اتباع المسطرة القانونية، ووقع الاختيار على شركة أمريكية لإنجازه بإثني عشر مليار سنتيم. لكن محمد الدويري ألغى ذلك الاتفاق، ووقع عقدا جديدا مع ثلاث شركات لإنجاز المشروع بستة عشر مليار سنتيم، دون استشارة المجلس الإداري لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، ودون اتباع مسطرة المناقصة الجاري بها العمل في كل الإدارات. وكانت جريدتا التحرير والطليعة وجهتا اتهامها للوزير شخصيا في موضوع الرشوة. وطلبت منه جريدة التحرير تقديمها للمحاكمة لتدلي بما لديها من الحجج والبراهين على ذلك. وخلال اجتماع مجلس وزاري برئاسة الحسن الثاني يوم ١٨ ماي/أيار ١٩٦١ أسست لجنة للبحث والتقصي في الموضوع، لكن تحرياتها ظلت سرية ولم يطلع عليها الشعب المغربي[٢٤].

٥/٣-دستور ١٩٦٢

قررت اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم ١٤ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ مقاطعة الاستفتاء على الدستور، وانخرطت التحرير بقوة في الدعاية إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور، وتغطية المهرجانات الخطابية والحملات الإعلامية التي قام بها قادة الحزب مستعملة خطابا حادا وعنيفا تجاه الملك الحسن الثاني، وأجهزة الدولة، وانتقدت طريقة إعداد الدستور ومضامينه، واصفة إياه بـ «الدستور المصنوع والممنوح، ودستور الحكم الإقطاعي، ودستور الصدقة». وبعد المصادقة على الدستور يوم ٧ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٢، اتهمت أجهزة الدولة بتزوير نتائج الاستفتاء، وواصلت انتقاداتها لأساليب التزوير التي استعملها النظام لإنجاح الاستفتاء على الدستور والأجواء التي مر فيها ذلك الاستفتاء، والتضييق على حملة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٢٥].

٦/٣-مسألة التعليم

اهتمت جريدة التحرير بقضية التعليم واتهمت وزارة التهذيب الوطني (وزارة التعليم) بالتقصير والعجز عن توفير الأساتذة وبناء المدارس، والاستجابة لتطلعات وحاجيات المغاربة في مجال التعليم[٢٦]، وضعف التكوين[٢٧]، وارتفاع معدلات الهدر المدرسي[٢٨]. كما قامت بتغطية إضرابات التلاميذ والطلبة والأساتذة المغاربة، وتتبعت أنشطة المجلس الأعلى للتعليم والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والطلبة المغاربة في الخارج، ونشرت بلاغات الجامعة الوطنية للتعليم. وتطرقت كذلك لمشاكل التعليم الحر بالمغرب[٢٩].

٧/٣-الانتخابات التشريعية ماي/أيار ١٩٦٣

واكبت التحرير استعدادات إجراء أول انتخابات تشريعية في تاريخ المغرب المستقل التي جرت ماي/أيار ١٩٦٣. وانتقدت الأجواء التي مرت فيها الحملة الانتخابية، وتضييق السلطات الإدارية والأمنية على مرشحي ومناضلي وأنصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واعتقال بعضهم، وترهيب المواطنين للتصويت لصالح حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[٣٠]. وهاجمت الحسن الثاني بعنف، واتهمته بتأسيس الفديك ودعمها ماليا وسياسيا وإداريا وإعلاميا وتسخير كل أجهزة الدولة لمساندتها بهدف الحصول على الأغلبية البرلمانية وتشكيل حكومة موالية له[٣١]. ووصفت الفديك بحزب الملك وجبهة الحسن الثاني[٣٢]، وأعضاءها بالخونة والإقطاعيين وسماسرة الاستعمار[٣٣]. كما قامت الجريدة بتغطية المهرجانات الخطابية لقادة ومرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مختلف ربوع البلاد، ونشرت خطاباتهم الحادة وانتقاداتهم اللاذعة للفديك والحسن الثاني[٣٤]. وبعد الإعلان عن تصدر جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية نتائج الانتخابات بـ ٦٩ مقعدا ثم حزب الاستقلال بـ ٤١ مقعدا متبوعا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية بـ ٢٨ مقعدا وأخيرا المستقلين بـ ٦ مقاعد، اتهمت التحرير النظام بتزوير الانتخابات وإرشاء الناخبين، وأشادت بصمود الاتحاديين في مواجهة كل أنواع القمع والإرهاب الذي مارسته أجهزة الدولة[٣٥].

٤- المضايقات التي تعرضت لها الجريدة

تعرضت التحرير للحجز مرات عديدة مثل حجز عددي ٤ و٥ دجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩[٣٦]، وأربعة أعداد متتالية مع بداية فبراير/شباط ١٩٦١ دون تقديم مبرر[٣٧]. وأرجعت الجريدة ذلك إلى تناولها مواضيع قضية الجلاء، وضريبة الترتيب[٣٨].

وكتبت الجريدة أن عددا من باعة التحرير في الدار البيضاء توصلوا برسائل تهديد بالموت أو إحراق دكاكينهم إن هم استمروا في بيع التحرير[٣٩]. وذكر محمد عابد الجابري، سكرتير تحرير الجريدة ما بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦١، أن السلطات الأمنية ضايقت المحررين والعاملين بالجريدة، وقامت بمطاردة وتخويف باعة الجريدة المتجولين زيادة على التنصت على مكالمات التحرير. وأضاف أن رجال الشرطة السرية كانوا يرابطون أمام باب مطبعة الجريدة لمراقبة الداخل والخارج، ويتعقبون تحركاته بين مقر الجريدة ومقر سكنه، وأن الرقابة كانت شديدة على الفقيه البصري إلى درجة الإزعاج المتعمد[٤٠].

٥- محاكمات التحرير ١٩٥٩-١٩٦٣

تجدر الإشارة إلى أن قانون الحريات العامة الصادر بتاريخ ١٥ نونبر/تشرين الثاني ١٩٥٨ يعد المنظم الأساسي لحرية الرأي وحرية الصحافة. ويوم ١٨ شتنبر/أيلول ١٩٥٩ أصدرت السلطات تعديلات على قانون الصحافة تضمنت فرض رقابة علنية على الصحف، وجاء في تعديل الظهير المتعلق بالصحافة في الفصل ٧٧ على الشكل الآتي: «في مستطاع وزير الداخلية أن يأمر بالحجز الإداري في حق كل جريدة أو صحيفة دورية من شأن صدورها أن يخل بالأمن العام، وحينما تنشر صحيفة ما يعتبر مساسا بالمؤسسات السياسية والدينية للمملكة، في إمكان وزير الداخلية وبغض النظر عن العقوبات الجنائية التي تنص عليها القوانين الجارية، أن يأمر بإيقاف الجريدة. كما أن منع صدور هذه الأخيرة، يمكن أن يتخذ من جهة أخرى من طرف رئيس مجلس الوزراء، وكل من خالف الفصل المذكور يعاقب بالسجن لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر وخمس سنوات وذعيرة مالية تتراوح ما بين ١٢٠٠ درهم و١٢٠٠٠ درهم».

واحتجاجًا على هذا التعديل، قررت الصحف الوطنية إيقاف صدورها يوم ٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩. وقد اضطرت السلطات إلى التراجع وإلغاء هذا التعديل يوم ١٦ دجنبر/كانون الأول من السنة نفسها[٤١].

تعرض محمد البصري بصفته مدير الجريدة إلى عشر متابعات قضائية ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٣ من طرف أجهزة الدولة بسبب المقالات التي كانت تنشر في الجريدة، وهي:

- الدعويان اللتان أقامهما محمد عواد، وزير الدفاع الوطني، وإدريس المحمدي، وزير الداخلية، بتهمة القذف والمس بكرامة الجيش[٤٢] بعد نشر الجريدة ملتمسات المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني لطلبة المغرب المنعقد بأكادير ما بين ٢٢ و٢٧ غشت/آب ١٩٥٩، والتي تطالب بتطهير جميع المرافق الإدارية، وضرورة إبعاد الخونة عن المناصب التي يشغلونها بعد الاستقلال[٤٣].

وعلى إثر ذلك أصدر الديوان الملكي بلاغين يوم ٢٩ غشت/آب. يتضمن البلاغ الأول طلب محمد المذبوح، وزير البريد، الاستقالة من حكومة عبد الله إبراهيم، والعودة إلى القوات المسلحة تحت رئاسة ولي العهد ورئيس أركان القوات المسلحة الملكية؛ حيث عبر المذبوح للقائد الأعلى للجيش عن تأثره العميق إثر التهجمات على الجيش الملكي خلال مؤتمر الطلبة بأكادير والمنشورة بجريدة يومية. أما البلاغ الثاني، فقد أشاد فيه محمد الخامس بنزاهة الجيش الملكي، وعبر عن تقديره لجهود عناصره كما أكد أنه اتخذ الإجراءات القانونية لمعاقبة القائمين بالتهجمات على القوات الملكية المسلحة[٤٤].

وقد أقر محمد البصري في مذكراته أنه وقع الاتصال بين المؤتمرين وبعض العناصر القيادية من جيش التحرير، وأن الهدف من عقد المؤتمر بأكادير كان هو التعبئة لصالح جيش التحرير بالجنوب[٤٥]. وعُقدت جلسة محاكمة الجريدة في شخص مديرها يوم ٢٨ شتنبر/أيلول ١٩٥٩ بالدار البيضاء، انتهت بتأجيل المحاكمة وتكليف القاضي محمد الفاسي بدراسة الملف من جديد[٤٦].

- دعوى عبد الكريم بن جلون، وزير التهذيب الوطني، بتهمة القذف، بعد نشر الجريدة في عددها ١٨٢ فاتح أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩ مقالا عن أوضاع التعليم مرفقا بصور تُظهر ازدحام آباء التلاميذ وأبنائهم أمام إحدى الابتدائيات من أجل تسجيلهم. فصدر الحكم على البصري بأداء غرامة مالية قدرها خمسون ألف فرنك يوم ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩[٤٧].

- دعوى القصر الملكي ضد محمد البصري وعبد الرحيم اليوسفي منتصف دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ على إثر مقال نشر في ركن **«في الصميم»**، عدد ١٣ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ سيتناول المحور القادم تفاصيلها.

- دعوى المدير العام للأمن العام الوطني بتهمة القذف يوم ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ دون تحديد عدد التحرير الذي تضمن مقال القذف[٤٨].

- دعوى النيابة العامة بسبب نشر التحرير في عدديها ٣٦٤ و٣٦٥ الصادرين يومي ٧ و٨ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠ تفاصيل محاكمة جريدة لافانكارد، لسان الاتحاد المغربي للشغل، بالمحكمة العصرية بالدار البيضاء يوم ٦ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠ للنظر في الشكاتين بالقدف التي تقدم بها محمد الديوري، وزير الاقتصاد الوطني ومحمد الغزاوي، مدير الأمن الوطني، ضدها بتهمة القدف[٤٩]. وقضت المحكمة الإقليمية بالرباط بعدم الاختصاص يوم ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٦١[٥٠].

- دعوى الحكومة ووزارة الاقتصاد منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ بعد نشر الجريدة مقالات عن اختلالات مالية بمركب آسفي الكيماوي تورط فيها وزير الاقتصاد محمد الدويري[٥١].

- دعوى محمد أوفقير، المدير العام للأمن الوطني، يوم ٢٣ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ ضد الجريدة بتهمة القذف في حقه في افتتاحية عددها رقم ٨٧٤ التي اتهمت الشرطة السرية المغربية بمحاولة اغتيال المهدي بن بركة بعد اصطدام سيارة بسيارته قرب بوزنيقة الواقعة بين الرباط والدار البيضاء[٥٢]. واعتبرت الجريدة أن السلطة السياسية تريد محاكمة التحرير في أقرب وقت ممكن حتى تتخلص منها في تلك المرحلة الدقيقة من حملة الاستفتاء على الدستور[٥٣].

وقضت المحكمة الإقليمية بالرباط يوم فاتح فبراير/شباط ١٩٦٣ بأداء الجريدة غرامة مليون فرنك، وأربعة ملايين فرنك تعويضا للأمن الوطني بالإضافة إلى صوائر الدعوى[٥٤]. وأبلغت الشرطة مدير التحرير ومدير مطبعة إمبريجما Imprigéma يوم ٤ أبريل/نيسان ١٩٦٣ بتوقيف الجريدة ما لم تدفع إدارتها مبلغ الذعيرة؛ حيث لم يصدر عدد يوم ٦ أبريل/نيسان[٥٥] ثم عادت الجريدة للصدور يوم ٧ أبريل/نيسان ١٩٦٣ بعد اتصال محامي الجريدة، محمد التبر، بالمحكمة الإقليمية في الرباط والنيابة العامة وطالب بتدخلها لدى الشرطة لرفع قرار التوقيف بحجة أن القضية لازلت في الاستئناف ولم يصدر بشأنها حكم نهائي[٥٦].

- دعوى أحمد رضا اكديرة، وزير الداخلية، وأحمد بنسودة، عامل القنيطرة أواخر يناير/كانون الثاني ١٩٦٣[٥٧]، بسبب نشر الجريدة تقريرا صحفيا عن فيضانات نهر سبو يناير/كانون الثاني ١٩٦٣ ومعاناة ساكنة منطقة الغرب[٥٨].

- دعوى وزير العدل ضد التحرير بتهمة الإشادة بالإجرام على خلفية مقال نشر بالجريدة قبل سنة حول إعدام المقاوم محمد بن حمو وثلاثة من رفاقه. عقدت الجلسة الأولى يوم ١٢ مارس/آذار ١٩٦٣ بالمحكمة الإقليمية بالرباط، وأجل النطق بالحكم إلى يوم ١٢ أبريل/نيسان من السنة نفسها[٥٩]. وقضت المحكمة بأداء الجريدة غرامة ١٠٠٠ درهم وصوائر الدعوى[٦٠].

٦- اعتقال مدير الجريدة، ورئيس تحريرها يوم ١٥ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩

تشنجت العلاقة كثيرا بين القصر وجريدة التحرير على إثر التغطية الإعلامية لقضية معطوبي وأرامل وشهداء المقاومة، التي بدأت منتصف نونبر/تشرين الثاني ١٩٥٩ بعنوان **«مأساة المقاومة»**؛ حيث تحدثت التحرير عن حالة البؤس والفقر التي تعيشها عائلات شهداء المقاومة، وعدم تجاوب الإدارات العمومية مع مطالبهم[٦١]، مما دفع وفدا منهم إلى التوجه إلى القصر، وطلب مقابلة محمد الخامس. ونشرت الجريدة في عدد يوم ٤ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ مقالا عن المقاومة بلغة شديدة اللهجة تحت عنوان **«طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين!»** صادرته السلطات.

ورد في المقال أن مدير التشريفات بالقصر الملكي لم يتجاوب مع طلب وفد المعطوبين وأرامل شهداء المقاومة الذي ضم ٤٨ فردا لمقابلة الملك فاتح دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، وطلب منهم العودة بعد يومين. عاد أعضاء الوفد يوم ٣ دجنبر/كانون الأول إلى القصر الملكي، وأصروا على مقابلة الملك لكن قوات الحرس الملكي والشرطة طردتهم، وأبعدتهم عشرين كيلومترا عن الرباط في اتجاه الدار البيضاء[٦٢].

أصدر الديوان الملكي يوم ٥ دجنبر/كانون الأول بلاغا أذيع في النشرة المسائية للإذاعة الوطنية رد فيه على مقال التحرير، واتهمها بنشر أخبار كاذبة. وأوضح أن مدير التشريفات استقبل فاتح دجنبر/كانون الأول وفد المقاومة وطلب منهم اختيار ثلاثة أو أربعة عناصر لمقابلة الملك يوم الأربعاء ٣ دجنبر/كانون الأول. لكن عناصر الوفد لم تختر ممثليها يوم الموعد، وأرادت الدخول عنوة إلى التشريفات الملكية مما اضطر قوات الحرس الملكي لصدها وإبعادها[٦٣]. وأعادت التحرير نشر مضمون المقال السابق في عدد ٦ دجنبر/كانون الأول، واستنكرت مصادرة وحجز عدد يوم ٤ دجنبر/ كانون الأول معتبرة ذلك خرقا صريحا ومكشوفا لقانون الحريات العامة[٦٤]. وفي الرابع عشر من دجنبر/ كانون الأول انعقد مجلس الوزراء، وأصدر بيانا انتقد تهجمات التحرير التي تمس المؤسسات الوطنية[٦٥].

اعتقل رجال الشرطة محمد البصري من منزله، وعبد الرحمان اليوسفي من مقر الجريدة[ ]يوم ١٥ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ بالدار البيضاء ثم نقلا إلى سجن لعلو بالرباط على إثر مقال نشر في ركن **«في الصميم»**، عدد ١٣ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩.

وأخبرت الشرطة العاملين بالتحرير بمنع إصدار الجريدة إلى حين صدور أمر جديد[٦٦].

كتب صاحب الافتتاحية أن الجماهير تندد بتناقض أعمال المسؤولين، والتناقض بين الحكومة صاحبة السلطة والإدارة التي لا تخضع لها، وتناول أيضا مسألة الحكم في المغرب، ووضعية الفساد وتحيز الإدارة. ومما ورد فيه: **«ويضرب قرار المجلس الوطني للاتحاد الوطني مثلا لذلك التناقض المشين البارز في نظام الحكم القائم الآن بالبلاد بتصرفات قوات الأمن، وعدم خضوع المسؤولين فيها للأنظمة الإدارية المتبعة باتخاذهم قرارات تتناقض ومقتضيات القانون بدون الرجوع إلى المسؤولين في الحكومة والمفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذه البلاد... ونحن بدورنا نظن أننا لسنا بحاجة إلى ترجمة هذا التناقض إلى واقع الحياة اليومية حيث إن الجميع يعرف ما يكابده الشعب ومنظماته النقابية وغيرها وصحافته من إجراءات تعسفية واستفزازات لا تعلم الحكومة بها إلا بعد وقوعها بناء على أوامر تأتي من جهات لا يخولها القانون السليم أي حق للتدخل فيما هو راجع أولا وبالذات لاختصاص السلطة التنفيذية التي هي الحكومة المسؤولة مباشرة أمام الرأي العام المغربي»**[٦٧].

ويوم ١٧ دجنبر/ كانون الأول ١٩٥٩، نشرت وكالة المغرب العربي للأنباء خبرا ورد فيه أن التهم الموجهة للبصري واليوسفي هي كالتالي:

١. تهجمات على مقام صاحب الجلالة، المعاقب عليها طبقا للفصل ٤١ من قانون الصحافة.
٢. التحريض على ارتكاب الجرائم ضد أمن الدولة، المعاقب عليها طبقا للمادة ٣٩ من القانون نفسه.
٣. القيام بأفعال من شأنها أن تخل بالأمن العام.
٤. المس بسلامة الدولة[٦٨].

وقد أثار هذا الاعتقال حسب أعداد الرأي العام والطليعة ابتداء من ١٦ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ إضرابا عاما بمراكش صبيحة يوم ١٧ دجنبر/كانون الأول لمدة ساعة، ومظاهرة بدمنات، وسخطا لدى السكان، وإغلاق التجار محلاتهم في المدن الكبرى بالرباط، والدار البيضاء، ومراكش. وأصدرت عدة جهات في الداخل مثل مكاتب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومراكز الاتحاد المغربي للشغل، وجمعية المقاومة وجيش التحرير، وأخرى في الخارج مثل المنظمات الطلابية المغربية، ولجان الجالية المغربية، بلاغات ورسائل تنديد واحتجاج على هذا الاعتقال. كما قامت الصحافة الدولية بحملة تضامنية واسعة في العالم العربي وفرنسا مع رئيس التحرير الذي أطلق سراحه مؤقتا يوم ٣٠ دجنبر/كانون الأول لتدهور وضعه الصحي[٦٩] بينما بقي البصري رهن الاعتقال في سجن ولعو بالرباط.

وتكلف بالدفاع عن الفقيه واليوسفي عدة محامين من المغرب وفرنسا، وتطوع محامون من دول أوروبية أخرى للترافع عنهما[٧٠]. وانضاف إليهم محامون من لبنان، والأردن، والعراق، والجمهورية العربية المتحدة[٧١]. وأرجع البصري سبب اعتقاله إلى رغبة القصر في حل جيش التحرير. وذكر أن المحققين أخبروه أن عبارة الحكومة مسؤولة أمام الشعب تعد تهجما على صاحب الجلالة[٧٢].

وفي منتصف فبراير/شباط ١٩٦٠، توبع الفقيه بتهمة إضافية هي التآمر لاغتيال ولي العهد مولاي الحسن رفقة عدد من قادة المقاومة وجيش التحرير ومسؤولين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء الذين بلغ عددهم ٢١٨ شخصا[٧٣].

قررت المحكمة عدم المتابعة في حق عبد الرحمان اليوسفي بتاريخ ٣٠ ماي/أيار من السنة نفسها[٧٤]. أما الفقيه فقضى ستة أشهر ونصف معتقلا. ويوم ٣ يونيو/حزيران ١٩٦٠ أصدر محمد الخامس بمناسبة عيد الأضحى عفوا على جل المقاومين الذين اتهموا بتدبير «مؤامرة اغتيال ولي العهد» دون محاكمة ومنهم محمد البصري الذي لم يصدر في حقه أي حكم سواء في قضية التهم الأربعة المتعلقة بجريدة التحرير أو تهمة التآمر لاغتيال ولي العهد[٧٥].

٧- الرأي العام تعوض التحرير ما بين دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ ونونبر/تشرين الثاني ١٩٦٠

بعد منع جريدة التحرير واعتقال مديرها ورئيس تحريرها، طلب المهدي بن بركة من أحمد بن سودة، أحد قدماء حزب الشورى والاستقلال، الذي التحق بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وانتخب عضوا في الكتابة الوطنية للحزب في المؤتمر التأسيسي للحزب يوم ٦ شتنبر/أيلول ١٩٥٩ إعادة إصدار جريدته الرأي العام[٧٦] لتحل محل التحرير[٧٧].

حافظت جريدة الرأي العام على أسلوب ونهج جريدة التحرير؛ إذ لم يتغير إلا اسم الجريدة واسم المدير فقط، وبقي نفس طاقم هيئة التحرير مشرفا على إخراج أعدادها. وتعرضت الرأي العام للحجز أربع مرات في أسبوع واحد، وتسع مرات منذ

أن عوضت التحرير في أقل من سنة واحدة[٧٨]. وأرجعت الجريدة سبب منع أربعة أعداد متتالية إلى انتقاداتها لتوقيع الحكومة المغربية مع الحكومة الفرنسية اتفاقية تسمح لها باستمرار القوات الفرنسية في البلاد مدة ثلاث سنوات واستعمالها لضرب الثورة الجزائرية[٧٩].

ويوم ٢٣ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٠ وجه أحمد بن سودة - بصفته مدير الرأي العام- رسالة إلى الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية طلب فيها توقيف جريدة الرأي العام. وفي عدد اليوم الموالي، أعلنت الجريدة احتجاب الرأي العام، وقرب صدور التحرير[٨٠]. وحري بالذكر أن بن سودة تعرض لضغوط قوية من النظام للانسحاب من الاتحاد الوطني كما أن علاقاته لم تكن جيدة مع الزعيم النقابي المحجوب بن الصديق. وفي أواخر سنة ١٩٦١ قدم بن سودة استقالته من الحزب ثم عُين عاملا على الرباط أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢[٨١].

استأنفت جريدة التحرير صدورها ثاني دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠[٨٢]؛ أي بعد توقف دام حوالي سنة في وقت اشتدت فيه معارضة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للنظام.

٨- تفجير مطبعة الجريدة ليلة ٧ شتنبر/أيلول ١٩٦٢

انفجرت قنبلتان ليلة ٧ شتنبر/أيلول ١٩٦٢ في مطبعة إمبريجيما التي كانت تُصدر جريدة التحرير، والطليعة، ولافانكارد، والمكافح، والطالب المغربي[٨٣]. ذكر محمد الصديقي، سكرتير تحرير الجريدة ما بين ١٩٦١ و١٩٦٢، أن العناصر الأمنية المكلفة بتنفيذ تلك العملية وضعت ثلاث قنابل أمريكية الصنع تستعمل في تدمير القناطر، ووزعتها بشكل يترتب عنه في حالة انفجارها كلها التدمير التام لمقر المطبعة. وأضاف أن القنبلة التي وضعت في الطابق الأول لم تنفجر بينما تسببت القنبلتان الثانية والثالثة في تحطيم شبه تام لآلتي السحب، والمكاتب الإدارية، وأطنان الورق الخاص بالطباعة في الطابق الأرضي[٨٤]. وعقب ذلك الحادث انتقل العاملون بمقر المطبعة إلى مطبعة صغيرة بزنقة مصطفى المعاني في الدار البيضاء، وأصدروا عددا استثنائيا من صفحتين خصص للاعتداء الذي تعرضت له مطبعة الجريدة[٨٥].

أصدرت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بلاغا يوم ٧ شتنبر/أيلول ١٩٥٩ اتهمت فيه السلطات بالتواطؤ مع العصابة الإجرامية التي فجرت المطبعة والتستر عليها، وأن التفجير استهدف إسكات صوت الحزب وأصوات المنظمات الديمقراطية التي تقاوم الحكم المطلق الرجعي العتيق، وخنق المعارضة[٨٦]. كما اتهمت الجريدة الشرطة باعتقال العاملين بالتحرير من الفنيين والطابعين والمصففين وسائقين مكلفين بالتوزيع، في إطار التحقيق حول التفجير، والاحتفاظ بهم في الزنازين، والضغط عليهم لعرقلة إصدار الجريدة[٨٧]. وقالت التحرير إن الغرض من ذلك تقوية الجهاز الدعائي الرسمي والشبه الرسمي وإسكات الصحافة الشعبية التقدمية، وتمرير الاستفتاء على الدستور الذي تم في دجنبر/كانون الأول من السنة نفسها بدون صوت معارض[٨٨].

وأفادني عبد اللطيف جبرو، أحد الصحفيين في الجريدة آنذاك، أن الكولونيل أحمد الدليمي هو من وضع القنابل الثلاثة في المطبعة بمعية مساعد له[٨٩]. وذكر أيضا أن أجهزة المخابرات المغربية أشاعت أن تفجير مطبعة الجريدة دبرته دوائر جزائرية غير راضية عن الخط التحريري لجريدة التحرير المساند لحكومة أحمد بن بلة. كما تم اعتقال موظف من أصل جزائري يدعى اللامودي كان مكلفا بإدارة توزيع التحرير الذي تعرض للتعذيب من أجل انتزاع اعترافه بدوره كجزائري في تفجير المطبعة[٩٠].

٩- توقف إصدار التحرير نهائيا أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣

بعد حملة الاعتقالات التي طالت بعض قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣، وضمنهم محمد البصري، وعبد الرحمان اليوسفي، وكذا عددا من المشرفين على التحرير مثل محمد الجابري، وعبد الحي الشامي بتهمة التآمر لاغتيال الملك الحسن الثاني[٩١]، أشرف عبد الكبير الجواهري على تسيير الجريدة، وتولى مهمة سكرتير التحرير[٩٢]. لم تعد التحرير تصدر بشكل منتظم بسبب تكرار الحجز ثم توقفت بعد أسبوعين أو ثلاثة من اجتماع ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣. ومع بداية التوتر على الحدود المغربية الجزائرية واندلاع حرب الرمال أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ قرر عبد الرحيم بوعبيد توقيف الجريدة نهائيا[٩٣].

بعد صدور حكم الإعدام على البصري ١٤ مارس/آذار ١٩٦٤ في مؤامرة ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣ وتأكيده من طرف المجلس الأعلى، قدمت شركة إمبريجيما[٩٤] دعوى ضده تطالب بالحجز على المبالغ المالية التي كانت بالحساب البريدي لجريدة التحرير، وتم تبليغ الفقيه بالقرار القضائي في السجن[٩٥].

ويوم الخميس ١٨ يونيو/حزيران ١٩٦٤ صدر أول عدد من أسبوعية المحرر كجريدة مؤقتة ناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتخلف التحرير تحت إدارة إبراهيم الباعمراني[٩٦]. وعقب الانفراج الذي تلا أحداث ٢٣ مارس/آذار ١٩٦٥ تحولت المحرر إلى يومية ابتداء من ١٠ شتنبر/أيلول ١٩٦٥.

خَاتِمَةٌ

أشادت التحرير بإنجازات عبد الله إبراهيم، والوزراء المحسوبين على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حكومته، لكنها تعرضت للمتابعة القضائية من طرف وزراء الدفاع، والتهذيب الوطني، والبريد في حكومته فضلاً عن المدير العام للأمن الوطني مما يدل أن رئيس الحكومة لم تكن له سلطة على أولئك الوزراء التابعين للقصر. وتدريجيًا أصبحت الجريدة أداة اصطدام بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والنظام. واتسم خطابها بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم بالعنف الحاد والديماغوجية والتصعيد والتحريض على المواجهة، وركز خط تحريرها على تلميع صورة قادة الحزب، ومهاجمة سياسة الدولة وانتقاد توجهاتها. وارتفعت نبرة خطابها بعد تولي الحسن الثاني الحكم فبراير/شباط ١٩٦١؛ إذ هاجمت بعنف شديد اختياراته وتوجهاته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدبلوماسية، واتهمته بتبني الحكم الفردي، واصفة نظامه بالحكم المطلق والإقطاعي والرجعي، وهو ما أزعج الحسن الثاني كثيرا. ونشرت التحرير على صفحاتها الأولى بلاغات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتصريحات قادته، وشعارات قوية وصدامية ضد نظام الحسن الثاني من قبيل أنه لا سبيل لإصلاح النظام القائم إلا بزواله.

وفي المقابل، كانت الجريدة تشيد بالأنظمة العربية التقدمية في مصر وسوريا والعراق والجزائر، وتنوه بإنجازاتها، وتعبر عن تأييد قيادة الحزب لتوجهاتها الاشتراكية وسياساتها الخارجية. وكان رد فعل النظام قويا وعنيفا؛ حيث تعرضت الجريدة للحجز والمنع والمصادرة عدة مرات مما تسبب لها في خسائر مالية كبيرة بالإضافة إلى عشر متابعات قضائية، وأداء غرامات مالية باهظة، واعتقال مديرها ورئيس تحريرها منتصف دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ زيادة على مضايقة العاملين بها وباعتها في مختلف مناطق المغرب، ومحاولة إسكاتها نهائيا بتفجير مقر مطبعة إمبريجيما شتنبر/أيلول ١٩٦٢ التي كانت تصدر منها.

وكانت قيادة الحزب تروم من وراء ترويج خطاب الأزمة والفساد والانتكاسة في كافة المجالات وحملة التشنيع بالنظام إبراز فشله وعجزه عن تحقيق حاجيات المغاربة، واستكمال مسيرة التحرير وبناء المغرب المستقل، وتقديم نفسها بديلا قادرا على ترجمة آمال الشعب على أرض الواقع، وبناء دولة اشتراكية قادرة على التخلص من التبعية للاستعمار، والمساهمة في بناء الوحدة العربية بمعية الأنظمة التقدمية العربية.

وشكلت اعتقالات ومحاكمة المتهمين في مؤامرة ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣ ضربة موجعة كسرت شوكة الحزب الذي لانت مواقفه تجاه الملكية خشية حظره، وأدت إلى إيقاف جريدة التحرير نهائيا أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣؛ إذ كان هم عبد الرحيم بوعبيد، ربان الحزب في تلك المرحلة، الدفاع عن المعتقلين، وتجنب تنفيذ أحكام الإعدام وتخفيف أحكام أخرى صدرت في حق بعض قادة وقواعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

الإحالات المرجعية:

(١) قاسم الزهيري، **أزمة بعد أخرى**، ط ١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ٦٠.

(٢) حفيظة بلمقدم، **حزب الاستقلال وتدبير الانتقال: بين الانسجام والتصدع، دجنبر/كانون الأول ١٩٥٥-يناير/كانون الثاني ١٩٦٣**، ط ١، منشورات فكر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص ٩٤-٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٤.

(٤) تشبثت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بحقها في تعيين مائة مؤتمر من شخصيات الحزب دون المرور بالانتخابات في فروع الحزب. نشر عبد الله إبراهيم في جريدة الاستقلال مقالا انتقد فيه من سماهم البرجوازيين المنتفعين، فأوقفت اللجنة التنفيذية الجريدة بسبب هذا المقال، واستقال المهدي بن بركة من اللجنة التنفيذية. كما قدم عبد الرحيم بوعبيد استقالته من حكومة بلافريج نونبر/تشرين الثاني ١٩٥٨ مما عجل بسقوطها. انظر محمد عابد الجابري، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب: المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارات**، ط ١، ديما النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٥١-٥٢.

(٥) محمد عابد الجابري، **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: هل كانت انتفاضة ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٩ خطأ**...؟ ط ٢، ديما النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٥٨-٥٩.

(٦) عبد الرحمان اليوسفي، **أحاديث فيما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة**، إعداد امبارك بودرقة، ج ١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص ٧٨.

(٧) محمد البصري، **الفقيه: كتاب العبرة والوفاء**، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، منشورات مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

(٨) أصدر حزب الاستقلال أسبوعية الأيام خصيصا لمعارضة حكومة عبد الله إبراهيم وكرد فعل على حركة الانفصال عن الحزب يوم ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٩، وقد توقفت عن الصدور بمجرد إقالة تلك الحكومة. انظر إبراهيم رشيدي، **الاتحاد: التغيير أو الانقراض، مسيرة مناضل اتحادي**، ط ١، مطبعة عكاظ الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص٣٥.

(9) 558/PO1 Numéro 32. Ministère des Affaires Etrangères, Rabat Ambassade. Centre des Archives Diplomatiques de Nantes .M C 1 .8. Crise et Scission de l'Istiqlal, Parution du nouveau quotidien de langue arabe « AL Tahrir » 02/4/1959, p 1.

(١٠) الجابري، **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية**، ص٥٧ -٥٨.

(١١) تقديم، **التحرير**، العدد ١، ٢ أبريل/نيسان ١٩٥٩، ص ١.

(١٢) صباح الخير، المصدر نفسه، ص ١.

(١٣) دون توقيع، الصحافة بين البناء والهدم، نفسه، ص ٢.

(١٤) عبد الرزاق السنوسي معنى، **نصف قرن من مصارعة النمرة (مواجهة ساخنة بين السلطة والصحافة الاتحادية)**، ط ١، مطبعة لموريا، الدار البيضاء، ٢٠٠٨، ص ٥٥-٥٦.

(١٥) عبد الله رشد، **كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية ١٩٥٣-١٩٧٣**، ط ١، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٤، ص ٣٩٦-٣٩٤.

(١٦) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٦٣-٦٤.

(١٧) تعذر عليّ الاطلاع على بعض أعداد التحرير لاسيما ما بين يوليوز/تموز وأكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ لأنها غير موجودة لا في المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط ولا في مقر جريدة الاتحاد الاشتراكي بالدار البيضاء مما تطلب الاعتماد على مصادر ومراجع أخرى.

(١٨) أعداد التحرير ما بين أبريل/نيسان ومنتصف دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩.

(١٩) مروان بوزكري، الدعم الإعلامي المغربي للثورة الجزائرية من خلال جريدة التحرير، **الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد ٦، العدد ١٣، مارس/آذار ٢٠١٨، ص ١٩٧-٢١٧.

(٢٠) مصطفى العيدي، **المعارضة السياسية بالمغرب ١٩٦١-١٩٧٥، دراسة تحليلية من خلال جريدتي التحرير والمحرر والأرشيف الفرنسي**، ط ١، القرويين للنشر والتوزيع، مطبعة وراقة بلال، فاس، ٢٠٢٢، ص ٣٣٧.

(٢١) أعداد التحرير ما بين أبريل/نيسان ومنتصف دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩.

(٢٢) سلسلة مقالات محمد باهي، هكذا ضاعت موريتانيا، أعداد التحرير ما بين ١٩- ٢٢ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٢، ص ١-٣.

(٢٣) العيدي، **المعارضة السياسية بالمغرب**، ص ٢٥٣-٢٥٨.

(٢٤) بلمقدم، **حزب الاستقلال وتدبير الانتقال**، ص ١٨٧-١٨٨. أعداد التحرير ماي/أيار ١٩٦١ وأواخر نونبر/تشرين الثاني ١٩٦١.

(٢٥) أعداد التحرير نونبر/تشرين الثاني ودجنبر/كانون الأول ١٩٦٢ ويناير/كانون الثاني ١٩٦٣.

(٢٦) عصام، صباح النور، **التحرير**، العدد ١٨٢، ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩، ص ١-٢.

(٢٧) على عتبة أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢، طغيان الفساد في التعليم، **التحرير**، العدد ٨٣٢، ٢٩ شتنبر/أيلول ١٩٦٢، ص ١-٤.

(٢٨) الحل الناجع لمشاكل التعليم عند وزارة التربية هو طرد آلاف التلاميذ من مدارسهم، **التحرير**، العدد ٨٤٤، ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢، ص ٣.

(٢٩) معلمو المدارس الحرة بمراكش يقومون بإضراب عام، **التحرير**، العدد ٢٠٦، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩، ص ٢. الهاشمي بناني، التعليم الحر ومشاكله، **التحرير**، العدد ٦٣٦، ٩ فبراير/شباط ١٩٦٢، ص ٣.

(٣٠) تأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (Front pour la défense des institutions constitutionnelles) المعروفة اختصارا بالفديك FDIC يوم ٢٠ مارس/آذار ١٩٦٣ في فندق المنصور بالدار البيضاء. ترأسها أحمد رضا اكديرة، مدير الديوان الملكي ووزير الداخلية والفلاحة، وانخرط فيها عدد من الوزراء. وتشكلت هذه الجبهة من ثلاثة أحزاب هي: الحركة الشعبية، الأحرار المستقلون، الدستور الديمقراطي إلى جانب شخصيات سياسية مستقلة يوحدها تأييد العرش. وكانت الغاية من تأسيس هذه الجبهة تجنب انتصار حزب الاستقلال في الانتخابات التشريعية ماي/أيار ١٩٦٣. وأوضح اكديرة أن الغاية من تأسيس الجبهة هي تجنيد جميع القوى في البلاد وزراء الملك، وصيانة الدستور، وإحداث ديمقراطية حقيقية. انظر جون واتر بوري، **أمير المؤمنين**،

الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة، المحمدية، ٢٠٠٤، ص ٣٢٨-٣٢٩-٣٤٦.

(٣١) ما يسمى بالجبهة.. إنما هو حزب الملك يسخر له وسائل الدولة وأموال الشعب لتركيز المتسلطين على الحكم وضمان استمرار المصالح الاستعمارية، **التحرير**، العدد ١٠٣، ١٨ أبريل/نيسان ١٩٦٣، ص ١.

(٣٢) أعوان السلطة وجهازها البوليسي والإداري يسخر لفائدة الحزب الملكي، **التحرير**، العدد ١٠٦، ٢١- ٢٢ أبريل/نيسان/نيسان ١٩٦٣، ص ١-٢.

(٣٣) الحكم الإقطاعي يستعد لفرض نواب من الإقطاعيين والخونة وعملاء الاستعمار وسماسرته، **التحرير**، العدد ١٠٧، ٢٣ أبريل/نيسان/نيسان ١٩٦٣، ص ١-٢.

(٣٤) أعداد التحرير ما بين ١ و١٦ ماي/أيار ١٩٦٣.

(٣٥) أعداد التحرير أواخر ماي/أيار وبداية يونيو/حزيران ١٩٦٣.

(٣٦) عصام، صباح النور، **التحرير**، العدد ٢٥٠، ٨ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١-٣.

(٣٧) للمرة الرابعة تحجز التحرير، التحرير، العدد ٣٢٠، ٩ فبراير/شباط ١٩٦١، ص ١.

(٣٨) المعنى الحقيقي لحجز هذه الجريدة، **التحرير**، العدد ٣٢٥، ١٥ فبراير/شباط ١٩٦١، ص ١-٣. انظر أعداد التحرير ما بين ١ و١٠ فبراير/شباط ١٩٦١.

(٣٩) حرية الصحافة كما يفهمها أعداء التحرير، بائعو التحرير يتوصلون برسائل تهديد، **التحرير**، العدد ١٨٩، ٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩، ص١.

(٤٠) محمد عابد الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق، قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد ١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣**، مواقف سلسلة ٢، ط ١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ١٣-١٥.

(٤١) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٦٠.

(٤٢) وزير الدفاع ووزير الداخلية يقيمان دعوى ضد التحرير، **التحرير**، العدد ١٦٢، ١١ شتنبر/أيلول ١٩٥٩، ص ١.

(٤٣) الطلبة يدخلون ميدان النضال الشعبي، **التحرير**، العدد ١٤٨، ٢٨ غشت/آب ١٩٥٩، ص ١-٢.

(٤٤) بلاغان من الديوان الملكي، **التحرير**، ٣١ غشت/آب ١٩٥٩، ص ١-٢.

(٤٥) محمد البصري، تجربة الحركة الوطنية مع القصر، الجزء ٢، **الاختيار الثوري**، العدد ٥٤، خريف ١٩٨١، ص ٨٥-٨٦.

(٤٦) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٥٩.

(٤٧) المحكمة الإقليمية بالبيضاء تصدر حكمها في الدعوى التي أقامها السيد عبد الكريم بن جلون على التحرير، **التحرير**، العدد ٢٠٢، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩، ص ١.

(٤٨) مدير الأمن الوطني يقيم دعوى على التحرير، **الرأي العام**، العدد ٧٨٠، ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٦٠، ص ١.

(٤٩) التحرير تحاكم للمرة الخامسة، **التحرير**، العدد ٢٨١، ٢٦ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠، ص ١-٤.

(٥٠) المحكمة الإقليمية بالرباط تحكم بعد الاختصاص في قضية التحرير والطليعة، **التحرير**، العدد ٢٩٦، ١٢ يناير/كانون الثاني ١٩٦١، ص ٤.

(٥١) بلاغ من هيئة تحرير جريدة التحرير حول الدعوى التي أقيمت ضدها من طرف الحكومة، **التحرير**، العدد ٦١٦، ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٦٢، ص ١-٤.

(٥٢) افتتاحية: أعمالهم الدنيئة تدل عليهم، **التحرير**، العدد ٨٧٤، ١٧ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٢، ص ١.

(٥٣) استدعاء مدير الجريدة للمثول بين يدي المحكمة أربعة أيام بعد توصله بالاستدعاء، **التحرير**، العدد ٨٨٥، ٢٩ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٢، ص ١.

(٥٤) المحكمة الإقليمية بالرباط تحكم على التحرير بأداء الجريدة مليون فرنك غرامة، وأربعة ملايين فرنك تعويضا للأمن الوطني بالإضافة إلى صوائر الدعوى، **التحرير**، العدد ٢٩٤١، ٢ فبراير/شباط ١٩٦٣، ص ١.

(٥٥) السلطات تقرر إيقاف التحرير، **التحرير**، العدد ٩٩٣، ٥ أبريل/نيسان ١٩٦٣، ص ١.

(٥٦) قرار توقيف التحرير ورفعه مظهران لتلاعب المسؤولين بالقانون، التحرير تعود إلى الصدور، **التحرير**، العدد ٩٩٤، ٧-٨ أبريل/نيسان ١٩٦٣، ص ١-٤.

(٥٧) عبد اللطيف جبرو، **١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٠، ص ٥٦.

(٥٨) بعد الفيضانات المفجعة بالغرب: على المسؤولين أن يكونوا في مستوى النكبة، **التحرير**، العدد ٩٢٨، ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٦٣، ص ٤.

(٥٩) التحرير تحاكم مرتين من أجل المقاومين الذين نفذ فيهم حكم الإعدام، **التحرير**، العدد ٩٧٤، ١٤ مارس/آذار ١٩٦٣، ص ١-٤.

(٦٠) المحكمة الإقليمية الرباطية تحكم على التحرير بـ ١٠٠٠ درهم غرامة وصوائر للدعوى، **التحرير**، العدد ٩٩٩، ١٣ أبريل/نيسان ١٩٦٣، ص ١.

(٦١) مأساة المقاومة، **التحرير**، العدد ٢٢٥، ١٣ نونبر/تشرين الثاني ١٩٥٩، ص ١-٣.

(٦٢) طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين!، **التحرير**، العدد ٢٤٦، ٤ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩ ص ١-٣.

(٦٣) بلاغ من الديوان الملكي، **التحرير**، العدد ٢٤٨، ٦ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١-٣.

(٦٤) البوليس يحجز أمس جريدة التحرير في مجموع المغرب، تفاصيل جديدة عن قصة المعطوبين وأرامل الشهداء، **التحرير**، العدد ٢٤٧، ٥ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١-٣.

(٦٥) الموساوي العجلاوي، **من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي ١٩٥٩-١٩٨٣، ط ١**، مطبعة اليديني، الرباط، ٢٠٠٢، ص ٥٤.

(٦٦) اعتقال الأخوين البصري واليوسفي ومصادرة التحرير إلى صدور أمر جديد، **الرأي العام**، العدد ٧٤٤، ١٦ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١.

(٦٧) أبو نوفل، في الصميم: الجماهير تندد بتناقض أعمال المسؤولين، **التحرير**، العدد ٢٥٥، ١٣ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ٣.

(٦٨) قضية جريدة التحرير ومتابعة مديرها ورئيس تحريرها، **الرأي العام**، العدد ٧٤٦، ١٨ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١.

(٦٩) اليوسفي، **أحاديث فيما جرى**، ج ١، م س، ص ٨٣.

(٧٠) عدة محامين من الشرق والغرب يلتحقون بهيأة الدفاع، **الرأي العام**، العدد ٧٤٩، ٢١ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١-٤.

(٧١) محامون من لبنان والجمهورية العربية والعراق والأردن يتطوعون للدفاع عن البصري واليوسفي، **الرأي العام**، العدد ٧٥٨، ٣٠ دجنبر/كانون الأول ١٩٥٩، ص ١.

(٧٢) البصري، تجربة الحركة الوطنية مع القصر، **الاختيار الثوري**، العدد ٥٤، ص ٨٨.

(73) Note Les responsabilités de l'ALM et du mouvement de la Résistance et du Libération dans l'affaire du « Complot ». Quatre mois de crise au Maroc (décembre 1959- avril 1960), 2/5/1960, p 4-5. Ministère des Affaires Etrangères, CADN, Rabat Ambassade, 558/PO1 N° 52, 1958-1961.

(٧٤) الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص ٨٩.

(٧٥) الوفود والبرقيات تتوارد على الكتابة العامة للاتحاد الوطني للتهنئة بإطلاق سراح المقاومين، **الرأي العام**، العدد ٩١٥، ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٠، ص ١.

(٧٦) أصدر أحمد بن سودة جريدة الرأي العام سنة ١٩٤٧ لتكون ناطقة باسم حزب الشورى والاستقلال.

(٧٧) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٦٦.

(٧٨) أمام محكمة التاريخ، هذا موقفنا نحن والمسؤولون أحرار في تحديد موقفهم كما يريدون، **الرأي العام**، العدد ١٠٦٣، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠، ص ١.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) احتجاب الرأي العام، وقرب صدور التحرير، **الرأي العام**، العدد ١٠٨٢، ٢٤ نونبر/تشرين الثاني ١٩٦٠، ص ١.

(٨١) الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص٤٦-٤٨.

(٨٢) **التحرير**، العدد ٢٦٠، ٢ دجنبر/كانون الأول ١٩٦٠.

(٨٣) بعد سلسلة من الاعتداءات والجرائم، عصابة إجرامية تقنبل المطبعة التي ينبعث منها صوت القوات الشعبية، **التحرير**، العدد ٨١٦، ٨-٩-١٠ شتنبر/أيلول ١٩٦٢، ص ١.

(٨٤) محمد الصديقي، جريدة التحرير ومحاكمة الستينيات، **المشروع**، العدد ١٤، خريف ٢٠٠٢، ص ١٧٧.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٨٦) بلاغ من الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، **التحرير**، العدد ٨١٦، ص ١.

(٨٧) إلى متى سيستمر هذا الاعتداء المتواصل على الحريات العامة؟ **التحرير**، العدد ٨٢١، ١٦-١٧ شتنبر/أيلول ١٩٦٢، ص ١.

(٨٨) بعد عملية تخريب مطابع الصحف التقدمية بالقنابل المتفجرة: المعنى الحقيقي للجريمة في هذا الوقت بالذات، **التحرير**، العدد ٨٢٠، ١٥ شتنبر/أيلول ١٩٦٢، ص ١.

(٨٩) حوار شخصي مع عبد اللطيف جبرو في الرباط يوم ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢.

(٩٠) عبد اللطيف جبرو، **عبد الرحمان اليوسفي**، ٢٠٠٢، ص ٩٣.

(٩١) جبرو، **١٦ يوليوز/تموز ١٩٦٣**، ص ١٢.

(٩٢) الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص ٢٧.

(٩٣) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٨٧.

(٩٤) كانت هذه المطبعة الواقعة في زنقة لاكارون رقم ٤٦ بالدار البيضاء في الأصل في ملك إحدى النقابات الفرنسية كشركة مساهمة. وقد أهدتها للنقابيين المغاربة، وكان لعبد الرحمان اليوسفي أسهما فيها، بوصفه من العاملين في الحقل النقابي، إلى جانب آخرين من قادة الحركة العمالية المغربية. وسلم عبد الرحمان اليوسفي والمساهمون الآخرون أسهمهم في المطبعة إلى الاتحاد المغربي للشغل فأصبحت ملكا لهذه النقابة التي تزعمها المحجوب بن الصديق. انظر محمد عابد الجابري، **من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي**، ص ٦.

(٩٥) محمد لومة، **ثورة شعبية؟ أم مناورة للتحريك؟ محاكمة مراكش الكبرى ١٩٧١**، تقديم عبد الرحمان بن عمرو ومحمد الحبيب الفرقاني، ط ٣ مزيدة ومنقحة، المطبعة السريعة، القنيطرة، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

(٩٦) السنوسي، **نصف قرن من مصارعة النمرة**، ص ٨٩.